الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ. شبوطي حكيم
أستاذ مكلف بالدروس
جامعة يحي فارس بالمدية

الملخص:

من خلال هذه الدراسة سوف نحاول إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بالاعتماد على جملة من المعطيات والإحصائيات تتعلق أساسا بمدى مساهمة هذه المؤسسات في الناتج الوطني الخام، والرفع من القيمة المضافة، وزيادة معدلات الاستثمار والشراكة الأجنبية، بالإضافة إلى بعض الجوانب الاقتصادية الأخرى كتحسين الجودة والدخول إلى بعض الأسواق التي لا يمكن للمؤسسات الكبرى اقتحامها هذا من جهة، من جهة ثانية نوضح الدور الحيوي لهذا القطاع على المستوى الاجتماعي متمثلا أساسا في التشغيل والمساهمة في الحد من البطالة وبعض المظاهر الاجتماعية السلبية التي تتولد عنها.

Résumé **:**

La présente étude traite le sujet des petites et moyennes entreprises et leurs impact considérable sur le plan économique et social des pays développes et des pays en voie de développement d'une façon générale et l'Algérie d'une façon particulière, en se basant sur des données et des statistiques qui démontrent l'importance de ce rôle notamment sur le PIB , la Valeur Ajoutée, l'investissement, le partenariat étranger, l'emploi et la réduction du taux de chômage…

مقدمة:

يعتبر قطاع المؤسسات ص م من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا محوريا في التنمية المستدامة في الاقتصاديات المعاصرة لاسيما في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وعليه كان من الضروري التطرق بشيء من التحليل والدراسة المعمقة لهذا القطاع الحساس، مبرزين الدور الاقتصادي والاجتماعي له باعتباره يمتاز بالمرونة والديناميكية، وعلى هذا الأساس يمكننا طرح الإشكالية التالية التي تكون محور نقاشنا في هذا الموضوع:

ما هي الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات ص م؟ وكيف يمكن أن تلعب هذا الدور في الجزائر؟.

من خلال هذه الإشكالية ولكي يمكننا الإجابة عليها، سوف نتبع المنهجية التالية في معالجة الموضوع:

1- تعريف ومفهوم المؤسسات ص م.
2- التعريف الجزائري للمؤسسات ص م.
3- أهمية المؤسسات ص م في الدول المتقدمة.
4- أهمية المؤسسات ص م في الدول النامية.
5- الدور الاقتصادي للمؤسسات ص م.
6- الدور الاجتماعي للمؤسسات ص م.
7- دور المؤسسات ص م في الجزائر.

خاتمة نقدم من خلالها أهم النتائج المتوصل إليها مع إعطاء بعض الاقتراحات والتوصيات التي نراها مهمة.

1- تعريف ومفهوم المؤسسات ص م: يعرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يستخدم عددا قليلا من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية (ماجدة العطية، 2004 ، ص15).

كما يمكن تعريف المؤسسات ص م بأنها مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير أو متوسط، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة، إلا أننا نرى أنه يجب أن يقتصر التعريف على مجموعة من المؤسسات ص م التي تتبع أسلوب الإنتاج الحديث، أي التي يغلب على نشاطها الآلية، وتطبق مبدأ تقسيم

العمل في الإنتاج، وعلى ذلك فيجب إخراج الحرف والصناعات المنزلية من تعريف هذه الصناعات (محمد محروس إسماعيل، 1992، ص211).

هذا بالنسبة للتعريف الأكاديمي للمؤسسات ص م ولكن كيف يمكن أن نحدد حجم المؤسسة ونعتبره كبيرا أم صغيرا، فلهذا اختلفت المعايير المحددة لحجم المؤسسات وتعددت قياسات الأحجام، فهناك من يعتمد على معيار عدد العمال، ومن يتخذ معيار رأس المال، وهناك من يعتمد على معيار المبيعات، كما يعتمد آخرون على معيار مجموع الأصول، وهناك من يعتمد على معيار مزدوج في تحديد حجم المؤسسات ص م، لكننا لسنا بصدد التطرق إلى هذه المعايير بالتفصيل لكن من أراد التوسع أكثر عليه مراجعة كتاب اقتصاديات الصناعة والتصنيع للكاتب محمد محروس إسماعيل.

ومن حيث المفهوم العام فإن جميع أنواع المؤسسات تلتقي في هدف واحد هو إنتاج السلع اللازمة لإشباع الحاجات البشرية، ويرى البعض بأن معظم المؤسسات بدأت حسب التسلسل التقليدي، حيث بدأت من صناعات حرفية ويدوية وتطورت إلى صناعات صغيرة ثم نمت لتصبح صناعات متوسطة أو كبيرة أو بقيت محافظة على وضعها، إلا أن التفريق بين تلك الأنواع أمر لا بد منه، لأن المؤسسات ص م تمثل مرحلة متقدمة من مراحل الصناعة الحديثة بعكس الصناعات الحرفية واليدوية بمفاهيمها العامة والتي لا تمثل إلا مراحل تصنيع بدائية تعتمد على وسائل إنتاجية تقليدية ومهارات فردية متوارثة اجتماعياً(محمد محروس إسماعيل، 1992، ص 212).

ويمكن القول أن المؤسسات ص م هي تلك المؤسسات التي تستخدم الآلات والمعدات الحديثة والمتطورة وعدد كثير للعاملين يختلف من صناعة لأخرى ومن دولة لأخرى وفق متطلبات التنمية بها، ولها القدرة على الاستفادة من الفنون الإنتاجية الحديثة واستخدام تكنولوجيا التنظيم والإدارة من خلال التخطيط وتحليل السوق (فتحي علي سعد، 1992، ص7).

مما تقدم يمكن القول أنه من الصعب تحديد مفهوم خاص بالمؤسسات ص م رغم كثرة المؤتمرات والندوات المتعلقة بها، وحتى باعتماد المعايير فإنه من الصعب وضع التعريف الدقيق، فالحدود الرقمية لهذه المعايير لم يتم الاتفاق عليها بسبب اختلاف الخصائص والقدرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية بين بلد وآخر.

2- <u>تعريف الجزائر للمؤسسات ص م</u>: جاء تعريف المؤسسات ص م في المادة الرابعة من القانون التوجيهي للمؤسسات ص م رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على أنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات أو كلاهما:

-تشغل من 1 إلى 250 شخصا.

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2مليار دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.

-أن تستوفي معايير الاستقلالية ويتحقق هذا المعيار بنسبة امتلاك رأس المال من طرف مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بـــ 25% فأكثر (القانون التوجيهي، 2001، المادة 4).

ثم قسّم القانون حسب المواد5 و6 و7 المؤسسات ص م إلى ثلاثة مؤسسات: متوسطة، صغيرة ومصغرة، واستخدم في ذلك تحديد عدد العمال ورقم الأعمال أو مجموع الحصيلة السنوية لكل مؤسسة على الشكل التالي:

أ-المؤسسة المتوسطة هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها ما بين 200 مليون و2مليار دينار أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.

ب-المؤسسة الصغيرة هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

ج- المؤسسة المصغرة تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار (القانون التوجيهي، 2001، المواد 5،6،7).

وأضافت المادة الثامنة أنه لا تفقد المؤسسة صفتها المذكورة في هذه المواد إلا إذا ابتعدت عن الحدود المذكورة فيها وفي سنتين ماليتين متتاليتين.

وأضاف في المادة العاشرة من القانون أن هذا التعريف يشكل مرجعا في:

- كل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات.

-إعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بالقطاع (القانون التوجيهي، 2001، المادة 10).

3- <u>أهمية المؤسسات ص م في الدول المتقدمة</u>: اهتمت الكثير من دول العالم المتقدمة بإقامة ودعم المؤسسات ص م التي تعد المجال الأساسي والمهم لاستيعاب الكثير من منتجات الصناعات الكبيرة مما يحقق نوعاً من التشابك المتبادل بين النوعين، وفي الوقت الحاضر يحظى هذا القطاع باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، وانطلاقاً من الدور المهم لهذه الصناعات في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد أكدت تجارب العديد من دول العالم مثل اليابان والصين والولايات المتحدة وألمانيا وغيرها على دور الدعم والتشجيع المقدم لهذا القطاع في تحقيق طفرة نوعية ومهمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول(محمد محروس إسماعيل،1992 ، ص211).

حيث يكمن هذا الدور في النقاط التالية:

*التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى، وخاصة الدول حديثة التصنيع.

*تحسين فاعلية الشركات الكبيرة بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لها وتجزئتها لوحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى، وتدعيم روابطها الخلفية والأمامية مع الشركات الأم.

*توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة البطالة الناجمة عن الانتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات.

*الوفاء بالطلب المتزايد على الخدمات والناجم عن تحسين مستويات الدخول والمعيشة، مثل خدمات التركيب والإصلاح والصيانة وكذا الطلب على السلع الاستهلاكية المتخصصة التي تتأثر بالأذواق وتفضيل الأفراد (لؤي محمد زكي، 2004، ،ص16).

4- <u>أهمية المؤسسات ص م في الدول النامية</u>: تكتسب المؤسسات ص م أهميتها في الدول النامية من عدة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان والنشاط الاقتصادي، ويمكن إيجاز ذلك في ما يلي:

*تستخدم المؤسسات ص م فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل مما يساعد هذه الدول على مواجهة مشكلة البطالة دون تكاليف رأسمالية عالية.

*تتميز المؤسسات ص م بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوت الإقليمي وتحقيق التنمية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

*تقوم المؤسسات ص م بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيل المستهلكين بدرجه أكبر من المؤسسات الكبيرة نظراً للاتصال المباشر بين أصحابها والعملاء.

*تقوم المؤسسات ص م بدور هام في تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حدة التمركز العمراني الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية (لؤي محمد زكي،2004،ص25).

ولما كانت منشآت الصناعات الصغيرة تستخدم فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا وأساليب إنتاج مكثفة للعمل نسبيا أيضا بما يتماشى مع ظاهرة وفرة العمل وندرة رأس المال في البلدان النامية، فإنها بذلك تكون هي الأقدر على تعظيم الناتج الصناعي والعمالة وذلك بالمقارنة بالمنشآت الصناعية كبيرة الحجم والتي تميل إلى استخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال (صفوت عبد السلام عوض الله، 1993، ص40).

وإذا تطرقنا إلى تجربة التصنيع في البلدان النامية فنجدها تتميز بإقامة العديد من المشروعات الكبيرة العالية التكاليف وقد تكبدت الدول الكثير من الأموال لتغطية خسائرها وقد ترتب على عدم نجاح بعض هذه الصناعات ضياع قدر كبير من رؤوس الأموال فضلا عن الإبطاء في معدل النمو الصناعي، ومن ثم فإن انتشار الصناعة ص م يعتبر الخطوة الأولى الصحيحة نحو التصنيع في مراحله الأولى وقد قامت الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن الثامن عشر و في بلاد غرب أوربا الأخرى في القرن التاسع عشر على أكتاف الصناعات ص م (محمد محروس إسماعيل، 1992، ص215).

5- <u>الدور الاقتصادي للمؤسسات ص م</u>: يمكن تبيان هذا الدور في ما يلي:

5-1- تخفيض كلفة العمل: تفهم هنا من زاوية صيانة وإعادة إنتاج قوة العمل، لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها(نقل، مطعم،

تسلية..) والتي تنتقل إلى تكلفة الإنتاج، فالمؤسسات ص م باعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله، فهم يقبلون بشروط أقل، مقارنة بالمؤسسات الكبرى، من حيث مستوى الأجور والنفقات الاجتماعية (محمد محروس إسماعيل، 1992، ص202).

5-2- استخدام الموارد المحلية: تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل وتترك عاطلة، فمن المعروف أن طلب المؤسسات ص م على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة، كما تقوم باستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة وكذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبيرة، كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تفيد في عملية الإنتاج وتعتبر كاقتصاد في صرف الأموال لشرائها.

5-3- تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد: تعد المؤسسات ص م إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي (عبد الحميد أحمد قبودان، 1978، ص9).

5-4- توزيع الصناعة: إن إقامة مصانع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا وذلك بسبب الضغط الهائل على المرافق الموجودة، ولذا فإن العلاج ينطوي على توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف ومن ثم تصبح المؤسسات ص م مفيدة في هذا الخصوص فهي تستطيع أن تمارس نشاطها باستخدام الكميات القليلة الموجودة محليا من المواد الأولية وكذلك تستطيع أن تخدم الأسواق المحلية هذا فضلا عن استخدام اليد العاملة محليا، وهذا كله يساهم في التنمية الاقتصادية للدولة والمجتمع، كما تلعب المؤسسات ص م دورا فعالا في تعبئة المدخرات العائلية لأن ضعف كلفة الاستثمار في هذا القطاع تسمح لها بتعبئة موارد مالية عائلية يمكن حقنها في جهاز الإنتاج لهذه المؤسسات وبذلك تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في المجتمع ومنه زيادة الإنتاج (دمدوم كمال، 2000، ص204).

6- <u>الدور الاجتماعي للمؤسسات ص م</u>: تلعب المؤسسات ص م دورا مهما في ترقية وتطوير الجانب الاجتماعي من خلال ما يلي:

6-1- خلق فرص عمل جديدة: تعاني البلدان النامية من مشاكل البطالة بنوعها السافر والمقنع وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، ومن ثم تستطيع الصناعة ص م أن تلعب دورا في ذلك، حيث تقام المصانع في أماكن وجود البطالة، فتخلق فرصا منتجة للعمل، فضلا على أن هذه الصناعات لا تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة على المرافق العامة كما هو الحال عند إقامة المصانع الكبيرة ويلاحظ أيضا أن هذه المؤسسات ص م تستخدم فنون إنتاج من النوع الأقل تطورا والذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف، مما يساهم في حل مشكل البطالة، وفي الحد من الهجرة من الريف على المدن، بالإضافة إلى دورها في إعداد الرياديين من رجال الأعمال الصغار الذين يشكلون رصيدا بشريا واعدا للمشروعات الكبيرة(منظمة العمل العربي ،مكتب العمل العربي،1994، ص60).

ويتزايد دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني باستمرار وكذا في الدول النامية،لأنها إما أن تكون مكثفة للعمالة أو ذات قدرة استيعابية كبيرة، فتوفر فرص العمل للفئات الباحثة عن عمل، وبالتالي، فإن المؤسسات ص م تعمق دور المبادرة الذاتية وتوجه التوظيف الذاتي، ويكون دورها عظيما في مراحل النمو الأولى للاقتصاد لأنها تشكل قاعدة الانطلاق (سيف سالم سيف المنصوري،2005، ص39).

6-2- إعادة تنظيم سوق العمل: ويقصد بها ما يلي (دمدوم كمال، 2000، ص201):

6-2-1- تجزئة الطبقة العمالية وإضعاف تنظيمهم: فانتشار عدد كبير من المؤسسات ص م في جسم الجهاز الاقتصادي يؤدي إلى تشتيت العمال على هذه الوحدات في مجموعات صغيرة يصعب عليها التنظيم داخل هذه المؤسسات، الأمر الذي يجعل العمال أكثر خضوعا لأرباب العمل مما يقلل الإضرابات في هذه المؤسسات.

6-2-2- زيادة الضغط على الحكومات: النمو الكبير للمؤسسات ص م يضعها في موقع القوة أمام الحكومات، في ما يخص القوانين المتعلقة بالأجور والتأمين على البطالة التي تقبل بتحديد الحد الأدنى للأجر عند مستويات منخفضة وضمان قلة الاضطرابات الاجتماعية والمهنية.

6-3- تجنيد أكبر لعنصر العمل: نظرا لطريقة التشغيل وتنظيم العمل في المؤسسات ص م تكون الرغبة في العمل أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبرى، فالمقاول باعتباره مالك للمؤسسة يكون أكثر تجنيدا من المدير في مؤسسة كبرى، كما يكون العمال أكثر حماسا ومسؤولية على الناتج نظرا لقرب الإدارة منهم وحياد العلاقات الاجتماعية إلى العلاقات الشخصية أكثر منها إلى العلاقات الموضوعية، ويظهر التجنيد هذا في ضعف معدل التغيب والمحافظة على أداة الإنتاج، والاستقرار في العمل.

6-4- تثمين عنصر العمل: يجب النظر إلى تثمين عنصر العمل من جهة إحداث مناصب شغل مهما كانت طبيعتها، حتى ولو كانت بأجور زهيدة، فالعمل يعطي للفرد قيمته في المجتمع من خلال إدماجه في الحياة الاجتماعية، وينشأ علاقة بين جهد الفرد وبين نتيجة عمله، في هذا الإطار فإن للمؤسسات ص م قدرة أكبر في تحقيق هذه الأهداف نظرا لقدرتها على إحداث أكبر عدد من مناصب العمل بنفس حجم رأس المال في المؤسسات الكبرى، وهكذا ففي الوقت الذي يؤدي فيه توسع قطاع المؤسسات ص م إلى رفع معدل التشغيل في المجتمع، يؤدي من جهة أخرى إلى توسيع منافذ الصناعات الكبرى، مما يوسع من فرصة تحقيق الربح فيها.

6-5- محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي: تواجه المؤسسات ص م مشكلة البطالة وتحاول القضاء على فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم مما يدفعهم إلى ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي، وتستطيع هذه المؤسسات وخاصة الحرفية منها استغلال الصبية والأطفال كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحولهم إلى طاقات تضر بالمجتمع بسبب إهمالهم اجتماعيا، لأنهم سيعتمدون في كسب قوتهم اليومي على الأعمال المنحرفة وارتكاب الجرائم بصورها المختلفة وانسياقهم في تيارات تؤدي إلى خلق فئة من العاطلين المتسببين في نشر الفساد مما يضر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية (أحمد حلمي عبد اللطيف، 1994، ص46).

6-6- رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي: إن تدعيم دور المؤسسات ص م والصناعات الريفية خاصة والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات

والملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويحد من بطالتهن، وتشير الدراسات إلى أن مساهمة المرأة في هذا القطاع تعد فعالة وجيدة (نيفين فرج إبراهيم، 2000، ص36).

6-7- إعداد الصناعيين الوطنيين: كما يكمن دور المؤسسات ص م في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدول، لأنها يمكن أن تنمو بالاعتماد على رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية، وهذا يعني من ناحية أخرى البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم يمكن أن تكون أساسا لتكوين مجتمع الوطنيين القادرين على بناء مجتمعات صناعية جديدة بالاعتماد على التنمية الذاتية، وبالإضافة إلى ذلك إقامة صناعات كبيرة مستقبلا تحقق السيطرة الكاملة من أبناء الوطن على مقدرات بلادهم (عبد الحميد أحمد قبودان، 1978، ص3).

6-8- تكوين نسق متكامل في أداء الأعمال: كما يظهر الدور الاجتماعي لهذا القطاع، كونه يخلق لدى الأفراد قيما تظهر في الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل، وذلك في الحرف التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة، والتي تعمل في النسق الواحد، والمؤسسات ص م خاصة الحرفية منها أو التقليدية، يمكن أن تحقق النسق المتكامل على مستوى الأقاليم المختلفة، وذلك بانتشار هذه الصناعات والمؤسسات في أرجاء الدولة وعلى مستوى المجتمع كله، وهذا يؤثر على تنمية الصناعات ص م(محمود مهني الكردي، 1989).

6-9- تطوير الصناعات التقليدية: وتظهر أهمية هذه الصناعات اجتماعيا من خلال تطور الصناعات ص م والتقليدية البدائية وتحولها إلى صناعات حديثة ومتطورة من خلال تحول الصناعات التقليدية والممثلة في الصناعات المنزلية، والصناعات الريفية اليدوية، والصناعات البيئية إلى صناعات حديثة تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة وذلك نتيجة تفضيلهم للعمل في صناعات حديثة عن ممارستهم لأنشطة غير منتجة (أشرف محمد جمعة البنان، 2002، ص75).

7- دور المؤسسات ص م في الجزائر: لتوضيح هذا الدور يمكن أن نتطرق هنا إلى الجوانب التالية:

7-1- الدور الاقتصادي للمؤسسات ص م في الجزائر: سوف نعتمد هنا على إحصائيات تعبر عن المؤشرات الاقتصادية المتصلة بالمجهود الكبير الذي تقوم به المؤسسات ص م في ميدان الشراكة والاستثمار، الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، وكذا في ميدان التجارة الخارجية في الجزائر.

7-1-1- دور المؤسسات ص م في ترقية الاستثمار والشراكة:

7-1-1-1- دور المؤسسات ص م في ترقية الاستثمار: تعتبر مشاركتها في الجزائر في مجال الاستثمار والشراكة فعالة إلى حد كبير، وذلك حسب الأرقام والإحصائيات التي سوف نوردها في الجدول التالي(www.pme.dz.2008) :

الجدول رقم01 :الاستثمارات الجديدة في إطار المؤسسات ص م في الجزائر لسنة 2007

القطاع	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%
النقل	8.293	71	154.333	16
البناء والأشغال ع	1.537	13	192.203	21
الصناعة	866	7	398.483	43
الخدمات	710	6	154.327	16
الفلاحة	117	1	8.577	1
السياحة	89	1	21.749	2
الصحة	85	1	8.150	1
المجموع	**11.697**	**100**	**937.822**	**100**

المصدر: وزارة المؤسسات ص م 2008.

من خلال الإحصائيات المذكورة في الجدول السابق، يتبين أن ما مقداره 11.697 مشروع جديد قد تم تجسيده في إطار المؤسسات ص م، وهذا يدل على الديناميكية التي يتمتع بها هذا القطاع من حيث تماشيه مع التغيرات الاقتصادية، حيث يحتل قطاع النقل المرتبة الأولى بحوالي 71**%** متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 13 **%.**

كما نقدم الجدول التالي الذي يبين مدى مساهمة قطاع المؤسسات ص م في ترقية الاستثمار في الجزائر.

الجدول رقم02: يبين تطور قطاعات النشاطات المهيمنة 2006-2007.

الرقم	قطاعات النشاط	عدد م ص م 2006	عدد م ص م 2007	%
01	البناء والأشغال ع	90.702	100.250	11
02	التجارة والتوزيع	46.461	50.764	9
03	النقل والمواصلات	24.252	26.487	9
04	خدمات العائلات	19.438	20.829	7
05	الفندقة والإطعام	16.230	17.178	6
06	خدمات المؤسسات	14.134	16.310	15
07	الصناعات الغذائية	15.270	16.109	6
08	باقي القطاعات	43.319	46.018	6
المجموع		269.806	293.946	9

المصدر: وزارة المؤسسات ص م سنة 2008.

هذا دليل آخر على مدى مساهمة المؤسسات ص م في ترقية الاستثمار بحيث انتقل العدد الإجمالي لهذه المؤسسات من 269.809 مؤسسة ص م عام 2006 إلى 293.946 مؤسسة عام 2007 أي بزيادة قدرها 24.140 مؤسسة أي بنسبة زيادة قدرها 9 %.

7-1-1-2- دور المؤسسات ص م في ترقية الشراكة: لا يقتصر دور ومساهمة المؤسسات ص على ترقية الاستثمار فحسب، بل لها مساهمة فعالة أيضا في ترقية الشراكة والاستثمار الأجنبي في الجزائر، ويمكن أن نوضح هذا الكلام من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: توزيع المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط في إطار المؤسسات ص م لسنة 2006.

الوحدة للمبالغ:مليون دينار.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد العمال	%
الزراعة	4	4.76	938	0.83	294	3.4
بناء وأشغال ع	12	14.29	3.364	2.98	3.413	39.43
الصناعة	54	64.29	32.617	28.89	3.235	37.37
النقل	4	4.76	1.056	0.93	201	2.32
الخدمات	9	10.71	867	0.77	559	6.46
المواصلات	1	1.19	74.076	65.60	954	11.02
المجموع	**84**	**100**	**112.917**	**100**	**8.565**	**100**

المصدر: وزارة المؤسسات ص م لسنة 2006

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أكبر قطاع استفاد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية هو قطاع الصناعة، حيث استفاد بنسبة 64.29% من إجمالي المشاريع الأجنبية في الجزائر، بينما يأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 14.29 % ، أما المرتبة الأخيرة فهو قطاع المواصلات بنسبة 1.19 %، هذا من ناحية عدد المشاريع، ومن ناحية عدد العمال نجد قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل الصدارة ب 39.43 % متبوعا بقطاع الصناعة الذي يشكل 37.37 % من إجمالي عدد الأجراء، كما نقدم الجدول التالي لمساهمة م ص م في الاستثمار الأجنبي والشراكة:

الجدول رقم04: يبين المشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر في إطار المؤسسات ص م لسنة 2006.

الوحدة للمبالغ: مليون دينار.

المشاريع	العدد	%	المبلغ	%	عدد العمال	%
المشاريع الوطنية	6.875	98	454.206	64	94.787	77
المشاريع الأجنبية	100	2	253.524	36	28.796	23
عن طريق الشراكة	44	1	165.487	23	8.608	7
عن طريق الاستثمار المباشر	56	1	88.037	13	20.188	16
المجموع	**6.975**	**100**	**707.730**	**100**	**123.583**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (*ANDI*) سنة 2007.

من خلال هذا الجدول يتضح أن المشاريع الأجنبية سواء عن طريق الشراكة أو الاستثمارات المباشرة تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بالمشاريع الوطنية، فهي لا تتعدى نسبة2% من إجمالي المشاريع في قطاع المؤسسات ص م، كما يشغل نسبة23 % من إجمالي اليد العاملة ، لكن الشيء الذي يمكن تأكيده هنا هو أن هناك إقبال أجنبي على هكذا نوع من الاستثمارات، وسوف يتطور حتما إذا ما توفرت الظروف المناسبة في المستقبل.

7-1-2- مساهمة المؤسسات ص م في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة: لاشك أن المؤسسات ص م تلعب دورا محوريا في ترقية الناتج الداخلي الخام وكذا القيمة المضافة، وذلك من خلال المساهمة الفعالة في خلق الثروة وتحريك المدخرات، ويمكن تدعيم هذا الكلام عن طريق الجداول الإحصائية التالية:

7-1-2-1- مساهمة المؤسسات ص م في الناتج الداخلي الخام: لتوضيح هذا الدور يمكن أن نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم05: يبين تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات ص م العمومية والخاصة بين 2002-2006.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

الطابع القانوني	2002		2003		2004		2005		2006	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
مساهمة القطاع العام	505	23	551	23	599	22	651	22	704	20
مساهمة القطاع الخاص	1.679	77	1.884	77	2.147	78	2.365	78	2.740	80
المجموع	**2.184**	**100**	**2.435**	**100**	**2.746**	**100**	**3.016**	**100**	**3.444**	**100**

المصدر: وزارة المؤسسات ص م لسنة 2008.

من خلال المعطيات المبينة في هذا الجدول، ومن خلال مقارنة بسيطة بين القطاعين العام والخاص، يتضح أن القطاع الخاص أكثر مردودية من القطاع العام،وهو أكثر منه إقبالا على الاستثمار، وأكثر مساهمة في التنمية الاقتصادية، وأن مساهمة المؤسسات الخاصة في ازدياد مستمر مقابل تناقص مستمر لمؤشرات القطاع العام.

7-1-2-2- مساهمة المؤسسات ص م في القيمة المضافة: تلعب أيضا المؤسسات ص م دورا فعالا في ترقية القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، ويمكن إبراز هذه المساهمة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 06: يبين تطور مساهمة المؤسسات ص م للقطاعين العام والخاص في القيمة المضافة بين 2002-2006.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

القطاع	2002		2003		2004		2005		2006	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الخاص	407	80	464	84	528	87	588	88	646	90
العام	102	20	88	16	79	13	80	12	72	10
المجموع	509	100	552	100	607	100	668	100	718	100

المصدر: وزارة المؤسسات ص م لسنة 2008.

إن إلقاء نظرة بسيطة على معطيات هذا الجدول تعطي لنا صورة جيدة على مدى مساهمة المؤسسات ص م في القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري ففي عمومها تعتبر مؤشرات تتطور من سنة لأخرى، لكن تطور القطاع الخاص دائما يكون على حساب القطاع العام.

7-2- الدور الاجتماعي للمؤسسات ص م في الجزائر: كما رأينا الدور الاقتصادي للمؤسسات ص م ومدى فعالية هذا القطاع في الجانب الاقتصادي، سوف نرى في هذا الجانب مساهمة المؤسسات ص م في التشغيل وتوفير مناصب الشغل وتقليص نسب البطالة، حيث نكتفي هنا بالجدول الإحصائي التالي:

الجدول رقم07: يبين تطور مناصب الشغل للمؤسسات ص م بين سنتي 2006-2007.

طبيعـــة م ص م		2006	2007	التطور	%
المؤسسات الخاصة	الأجراء	708.136	771.037	62.901	8.88
	أرباب المؤسسات	269.806	293.946	24.140	8.95
المؤسسات العمومية		61.661	57.146	4.515-	7.32-
الصناعات التقليدية		213.044	233.270	20.226	9.49
المجموع		1.252.647	1.355.399	102.752	8.20

المصدر: وزارة المؤسسات ص م لسنة 2008.

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح جليا أن دور قطاع المؤسسات ص م في التنمية الاجتماعية لا يقل أهمية عن دورها في الجانب الاقتصادي، حيث نلاحظ أن نسبة التطور في التشغيل بين سنتي 2006-2007 بلغت 8.2 % رغم تأثير المؤسسات العمومية السلبي، لذلك نستطيع القول بأن الاهتمام بهذا القطاع من شأنه أن يحقق قفزة نوعية في مجال التشغيل، ومنه الترقية الاجتماعية لكل فئات المجتمع.

خـــاتمـــة

وختاما يمكننا القول بأن موضوع المؤسسات ص م هو موضوع الساعة وذلك لما يحمله هذا القطاع من آفاق اقتصادية واجتماعية، وذلك لمرونته واستيعابه لجميع الأنشطة وفي كل المجالات، كما يمكننا من خلال هذا البحث أن نستخلص النتائج التالية:

أ- المؤسسات ص م تعتبر المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- ساهمت المؤسسات ص م في تطوير وتحسين اقتصاديات معظم الدول سواء متقدمة أو نامية.

ج- قطاع المؤسسات ص م يعتبر قطاعا استراتيجيا يساهم في القضاء على مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

د- قطاع المؤسسات ص م يؤدي دورا حيويا في الاقتصاد الجزائري، أكثر من الدور الذي يؤديه قطاع المؤسسات الكبيرة.

كما يمكننا أن نقدم من خلال النتائج السابقة الاقتراحات والتوصيات التالية:

أ- لا بد للدولة أن تحرر القطاع الصناعي وتشجع المؤسسات ص م عن طريق تخفيف الحواجز والإجراءات الضريبية والقانونية.

ب- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في طريقة تعاملها مع قطاع المؤسسات ص م في كل المجالات التشريعية و الجبائية والتسهيلات القانونية.

ج- ضرورة مساعدة المستثمرين بتقديم المشورة الاقتصادية والفنية فيما يتعلق بإقامة المشاريع الاستثمارية، حتى يتمكن هؤلاء المستثمرون من اختصار الوقت والنفقات والجهود لإنشاء مؤسساتهم.

د- ضرورة تهيئة الأراضي وتخصيص العقارات الصناعية مع توفير كل مستلزمات توطن المؤسسات من كهرباء وغاز وطرقات وغيرها من ضروريات الاستثمار.

- **قائمـــة المراجـــع**

01- أحمد حلمي عبد اللطيف،الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة 1994.

02- أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكل البطالة في مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة 2002.

03- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التوجيهي للمؤسسات ص م رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.

04- دمدوم كمال، دور الصناعات ص م في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة، مجلة دراسات اقتصادية تصدر عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية-البصيرة-العدد 02 سنة 2000.

05- سيف سالم سيف المنصوري، المشروعات الصغيرة كأداة لإعادة هيكلة اقتصاد إمارة أبوظبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، سنة 2005.

06- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، مصر، سنة 1993.

07- عبد الحميد أحمد قبودان، دور بنوك التنمية الصناعية في تطور الصناعات الصغيرة والقطاع الخاص، الندوة التحضيرية المصرية، المؤتمر الأفريقي لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية، القاهرة، سنة 1978 .

08- فتحي علي سعد، دور البنوك في تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، سنة 1992.

09- لؤي محمد زكي، المنشآت ص م السعودية (الواقع والآفاق)، ندوه حول المشروعات ص م في الوطن العربي:الإشكاليات وآفاق التنمية،من 18-22 يناير 2004، بالقاهرة، مصر.

10- ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية،سنة 2004.

11- محمود مهني الكردي، البناء الاجتماعي المصري ونسق القيم ورؤية خاصة بالصناعات الصغيرة والحرفية، ندوة الأبعاد الاجتماعية للصناعات الصغيرة والحرفية، أوراق ومدلولات الندوة، الإسماعيلية، أكتوبر 1989.

12- محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية سنة 1992.

13- منظمة العمل العربي، مكتب العمل العربي،الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، مؤتمر العمل العربي،الدورة الحادية والعشرون،القاهرة، سنة 1994.

14- نيفين فرج إبراهيم، دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري مع إشارة خاصة لدورها في تنمية محافظة المنوفية، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، سنة 2000.

15- وزارة المؤسسات ص م، الموقع على شبكة الإنترنت www.pme.dz.

16- وزارة المؤسسات ص م، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 12 لمؤشرات سنة 2007.